الأفاق للدراسات الإقتصادية ISSN: 2571-9769, EISSN: 2602-5051

محددات الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية

the determinants of solvency in insurance companies in the Algerian

طالب الدكتوراه : قيزة عمر•
جامعة باجي مختار ـ عنابة ، الجزائر
amor.guiza@univ-annaba.org

الدكتورة : مطرف عواطف
جامعة باجي مختار ـ عنابة ، الجزائر
ametarref@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 01-07-2022 تاريخ القبول: 03-10-2022 تاريخ النشر : 14-10-2022

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على محددات الملاءة المالية في شركات التأمين الناشطة في السوق الجزائرية ومدى احترامها للتنظيم المعمول به في هذا المجال، بما يضمن لها الاستمرارية والقدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، ووسيلتها في ذلك تحليل محددات الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2009-2016). وقد خلصت الدراسة إلى أنّ نظام الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية لا يزال يرتكز على المحددات التقليدية، من خلال اعتماده على الحد الأدنى لرأس المال وهامش الملاءة، إضافة إلى تكوين الالتزامات التنظيمية والقنوات التوظيفية الموجهة إليها.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين، الملاءة المالية، الالتزامات التنظيمية، الحد الأدنى لرأس المال، هامش الملاءة.

تصنيف JEL: G22, C13.

Abstract:

This study aimed to identify the determinants of solvency in insurance companies active in the Algerian market and the extent to which they respect the applicable regulation in this field, in order to ensure their continuity and ability to meet their financial obligations, and its method is to analyze the solvency determinants of Algerian insurance companies during the period (2009-2016). The study concluded that the solvency system in Algerian insurance companies is still based on traditional determinants, through its reliance on the minimum capital and solvency margin, in addition to the formation of regulatory obligations and employment channels directed to them.

Keywords: Insurance companies, solvency, regulatory obligations, minimum capital, solvency margin.

Jel Classification Codes: G22, C13.

I. تمهيد:

تعتمد شركات التأمين في عملها على ثقة وطمأنينة العملاء، هذه الثقة تكتسبها بحصول هؤلاء على مستحقاتهم وقت الحـــاجة إليها، فشركات التأمين مؤسسات مالية تلعب دورين أساسيين، فهي من جانب تقدم الخدمات التأمينية لمن يطلبها ومن جانب آخر تحـــصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها في أوجه متعددة مقابل الحصول على عوائد مالية. وبغرض المحافظة على أموال حملة الوثائق، سعت هيئات الاشراف والرقابة على التأمين إلى حماية هذه الحقوق، باشتراط هذه الهيئات على شركات التأمين ضرورة الاحتفاظ في أي وقت من الأوقات بهامش ملاءة مالية يضمن أن تزيد قيمة الموجودات في الشركة عن التزاماتها. وقد ازدادت أهمية الملاءة المالية مع توالي الأزمات المالية محليا وعالميا، وتبني الجزائر لاقتصاد السوق، مما استوجب مجموعة من الإصلاحات مست مختلف القطاعات الاقتصادية، التي يعد قطاع التأمينات أحد أهم دعائمها، فكان لزاما تنظيم هذا القطاع من خلال وضع أطر تشريعية واحترازية، وجملة من الإصلاحات القانونية التي تضمن السير الحسن لهذا القطاع.

مشكلة الدراسة:

كغيرها من شركات التأمين عبر العالم، تعمل شركات التأمين في الجزائر على مجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، وذلك في حدود ما يتوفر لها من أموال تم تحصيلها من الاكتتابات التي تقوم بها. غير أنّ مسألة كفاية الموارد المالية باتت معضلة حقيقية، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وأزمة جائحة كورنا التي ألقت بضلالها على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدّى إلى زيادة المخاطر، وبالتالي زيادة الأعباء والتكاليف على عاتق تلك الشركات، فصارت مشكلة الملاءة المالية وقدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تطرح بقوة، وفي كل المناسبات. وعليه، ستكون الأسئلة الموالية موضع اهتمام هذه الدراسة.

السؤال الأول: ما هي محددات الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية ؟

السؤال الثاني: ما المقصود بالملاءة المالية في شركات التأمين ؟

السؤال الثالث: ما هي العوامل المؤثرة في الملاءة المالية في شركات التأمين؟

السؤال الرابع: ماهو واقع الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية ؟

أهداف الدراسة:

بناءً على تحديد مشكلة البحث، فإنّ الغرض الأساسي منه لا يخرج في الحقيقة عن كونه محاولة لتحقيق الهدف الرئيس من الدراسة، وهو التعرّف على مفهوم ومحددات الملاءة المالية، ومدى استخدامها في شركات التأمين الجزائرية، إضافة إلى توضيح الأهداف والعوامل المؤثرة فيها، وكذلك تحليل محددات الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية، والبحث في طرائق العمل والآليات القانونية التي تسمح بتفعيل دور شركات التأمين في حماية الاقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تستعرض موضوع محددات الملاءة المالية، الذي بات يشغل حيزا كبيرا في استراتيجيات شركات التأمين وصناع القرار على حد سواء، نظرا للحاجة الملحة لايجاد الطرائق والسبل التي من خلالها يمكن لهذه الشركات الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم بدون التأثير على توازناتها المالية، إلى جانب وجود تحديات فرضتها المرحلة الآنية وتزايد المخاطر التي تحيط بشركات التأمين.

المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لموضوع الدراسة، فالمنهج الوصفي يستعمل على نطاق واسع في العلوم الانسانية، وهو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها، من طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

أولا، الاطار النظري للدراسة.

1. تعريف الملاءة المالية :

الملاءة (la Solvabilité) تعني بشكل عام القدرة على الوفاء أو سداد الالتزامات، أمّا في مجال التأمين فهناك العديد من التعريفات التي تختلف في الزاوية التي تنظر منها إلى الملاءة المالية، إلاّ أنّها تتفق في تحديد مفهوم المصطلح وما يعنيه بالنسبة لشركات التأمين.

فقد عُرّفت الملاءة المالية لشركات التأمين على أنّها قوة ومتانة مركزها المالي، فعلى هذا الأساس شركة التأمين ليست في حالة عسر مالي في سنة ما إذا ما زادت الأقساط المحصلة بالإضافة إلى صافي الدخل من الاستثمارات عن ما تدفعه الشركة من تعويضات ومصروفات وتوزيعات للأرباح. (كراش ، 2014، ص: 47)

وقد بينت الجمعية الدولية للتأمين (International Insurance Association) أنّ أي شركة تأمين تكون مليئة (تتمتع بملاءة) عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان (أو على الأقل في معظم الظروف)، وحسب هذا المفهوم فإنّ ملاءة شركات التأمين تعني توفير القدرة المالية الدائمة لتغطية الكوارث التي قد تصيبها، أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة. (مداح، 24- 25 أكتوبر 2018، ص: 06)

أمّا من وجهة نظر الادارة، فالملاءة المالية لشركات التأمين تعني قدرة الشركة على الامتثال للالتزامات مع ضمان القدر ة على التعامل مع هذه الالتزامات في أي وقت، وضمان توفر رأس المال لامتصاص الخسائر غير المتوقعة. كما أن الملاءة مكفولة في جملة من الأمور، كالتوفير أو الاحتياطات الفنية.(زروخي ، زيتوني ، و عماري، 2018، ص: 03) والشكل الموالي يوضّح أهم المصطلحات المرتبطة بالملاءة المالية.

الشكل رقم 1: أهم المصطلحات المرتبطة بالملاءة المالية.

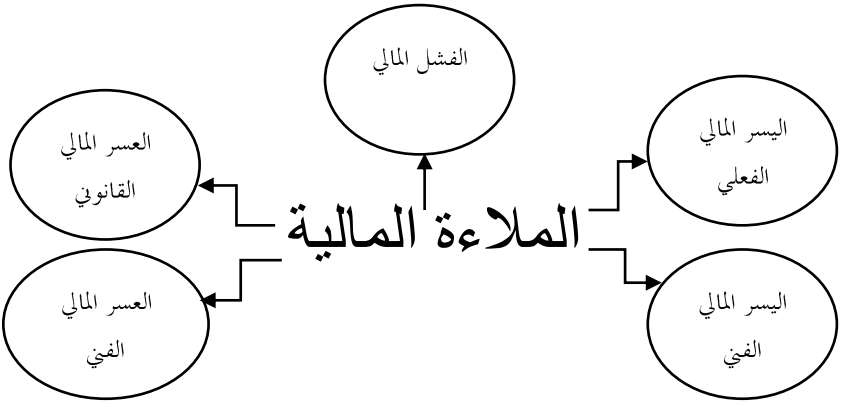

المصدر: إزيان سارة، "دور القواعد الاحترازية في حماية شركات التامين من الازمات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية"، تخصص محاسبة مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018، ص ص. 80. 81.

يظهر من الشكل أعلاه أن الملاءة المالية ترتبط بعدة مصطلحات، من أهمها: (إزيان ، 2018، صفحات: 80-81)

- ✓ **اليسر المالي** : يعتبر اليسر المالي كمرادف للملاءة المالية، ويعني قدرة شركة التأمين على الوفاء بإلتزاماتها، وينقسم الى نوعين، يسر مالي فعلي و يسر مالي فني.
- ✓ **العسر المالي** : وهو عدم قدرة الشركة على مقابلة الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها، وينقسم إلى نوعين، عسر مالي قانوني و عسر مالي فني.
- ✓ **الفشل المالي** : إنّ حالة الفشل المالي لا تحدث بشكل مفاجئ ولكنها تعكس النهائي لمجموعة من التراكمات والمضاعفات التي تبدأ من موقف معين، وبدرجة معينة من درجات نقص السيولة، وتتطور في حالة عدم الاهتمام بها من وضع سيء إلى وضع أكثر سوءًا، إلى أن تصل إلى حالة الفشل المالي. وتستند ملاءة شركات التأمين على ثلاثة قواعد أساسية، كما يلي: (قندوز و السهلاوي، 2015، ص: 37)

أ. القواعد الخاصة بإعداد وتقييم المخصصات الفنية: ويقصد بها المخصصات التي ترتبط بطبيعة عمليات التأمين والخصائص الفنية التي تميزها، ولذلك يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الشركات التي تمارس عمليات التأمين وإعادة التأمين دون غيرها من الشركات الأخرى، وهي عبارة عن المبالغ المالية التي يتم احتجازها من الإيرادات في آخر السنة لمقابلة الخسائر، والالتزامات المستقبلية المتعلقة بالنشاط الفني لشركات التأمين التعاوني.

ب. القواعد الخاصة بتمثيل تغطية المخصصات الفنية: ويقصد بها كيفية اختيار الأصول المناسبة المقابلة

للمخصصات الفنية، حيث يمكن تغطية هذه المخصصات إما بالنقدية بالصندوق ولدى البنوك أو بذمم عمليات التأمين، كالذمم على المشتركين والاستثمارات المختلفة، مثل الودائع لأجل لدى البنوك والاستثمارات في القيم المنقولة والاستثمارات العقارية وتقديم قروض برهن، حيث يراعى في عملية الاستثمار عوامل السيولة والضمان والمردودية.

ج. القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة: من خلال مبلغ معين من الدخل الإضافي لشركة التأمين الخالي من أية التزامات، والذي يسمح لشركة التأمين ضمان ملاءتها لحماية مصالح المؤمنين لهم، ويستعمل هذا الهامش عادة من أجل تغطية الآثار التالية:

- ✓ عدم التقييم الصحيح أو التمثيل الجيد للمخصصات الفنية.
- ✓ التقلبات العشوائية لحجم الكوارث والأخطار المحققة.
- ✓ انخفاض قيم الأصول وعوائدها نتيجة لحدوث أزمات مالية.
- ✓ الخلل في النتيجة الصافية للشركة ، والذي يمكن أن ينتج عن عدم التسعير الصحيح لمنتجاتها.

2 ـ أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين : إن الاهتمام الواضح بملاءة شركات التأمين من طرف هيئات الإشراف والرقابة على التأمين وإدارة الشركة ذاتها، راجع إلى حقيقة أن أغلب أموال شركات التأمين تخص حملة الوثائق، وهذه الفئة (حملة الوثائق) لا تستطيع الحكم على المركز المالي لشركات التأمين مهما كانت الحقائق المالية المنشورة عن هذه الشركة في سنة ما، وتعتبر قوة ومتانة المركز المالي لشركة التأمين في غاية الأهمية للأطراف الآتية: (قدوري و عطية ، 24 - 25 أكتوبر 2018، الصفحات: 7-8)

- ✓ **حاملي وثائق التأمين** : الذين يهمهم قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها، والمبين في وثيقة التأمين.
- ✓ **المستثمرون أو حاملي الأسهم** : الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة، بالإضافة إلى توزيع الأرباح التي وعدوا بها.
- ✓ **الموظفون في الشركة**: الذين يهمهم الاستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم، وهذان العاملان يمكن أن يتأثر أحدهما أو كلاهما إذا أفلست شركة التأمين أو واجهتها صعوبات مالية.
- ✓ **هيئات الإشراف والرقابة**: يقع على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة بالسوق.

العوامل المؤثرة على ملاءة شركة التأمين: تتدخل عدة عوامل في التأثير على الملاءة المالية لشركات التامين، بحيث تتفاعل فيما بينها محددة المستوى الذي يتوجب تأمينه من قبل شركة التأمين لتتمكن من إثبات وجودها والمحافظة على اعتبارها و مركزها ومصداقيتها. ويمكن تلخيص تلك العوامل في الشكل أدناه.

الشكل رقم 2: العوامل المؤثرة على ملاءة شركة التأمين.

المصدر: قياس الملاءة المالية لشركات التأمين والعوامل المؤثرة فيها باستخدام النسب المالية - دراسة حالة في شركة التامين الوطنية ص 58.59

ثانيا: محددات الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية :

بالنظر للدور الذي يلعبه التأمين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فإن خضوعه للتنظيم الاحترازي يعتبر أمرًا ضروريًا للحفاظ على حقوق المؤمن لهم والمستفيدين، وكذلك للحفاظ على أمن واستقرار الاقتصاد الوطني، حيث تختلف مؤشرات ومحددات التنظيم الاحترازي في نشاط التأمين من دولة لأخرى. وفي الجزائر قد نظم المشرع محددات الملاءة المالية في شركات التأمين على النحو الآتي:

1. الحد الأدنى من رأس المال:

حفاظا على ملاءة شركات التأمين وبالتالي القدرة على مواجهة التزاماتهما حدد المشرع الجزائري الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين من خلال المرسوم التنفيذي رقم 375-09 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 95-344 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، كما يلي: (المرسوم التنفيذي رقم 375-09، المادة 02، ص: 07)

1.1. بالنسبة لشركات التأمين أو/ وإعادة التأمين ذات أسهم: يحدد الحد الادنى لرأسمال شركات التأمين أو/ وإعادة التأمين بصرف النظر عن الأسهم العينية كما يلي :

- ✓ 1 مليار دينار للشركات ذات الأسهم التي تمارس عمليات التأمين على الأشخاص و الرسملة.
- ✓ مليار دينار للشركات ذات الأسهم التي تمارس عمليات التأمين على الأضرار.
- ✓ 5 مليار دينار للشركات ذات الأسهم التي تمارس عمليات إعادة التأمين.

2.1. بالنسبة لشركات التامين ذات الشكل التعاضدي: تحدد الاموال التأسيسية للشركات ذات الشكل التعاضدي كما يلي:

- ✓ 600 مليون دينار بالنسبة للشركات التعاضدية التي تمارس نشاط التأمين على الاشخاص ورؤوس الأموال.
- ✓ 1 مليار دينار بالنسبة للشركات التعاضدية التي تمارس نشاط التأمين على الخسائر.

2. تكوين الالتزامات التنظيمية وتمثيلها:

1.2. تكوين الالتزامات التنظيمية : يجب على شركات التأمين أن تسجل في خصوم موازنتها الالتزامات التنظيمية من الأرصدة المقننة والأرصدة التقنية وفقا للشروط التي يحددها التنظيم الجزائري. (المرسوم التنفيذي رقم 114-13، المادة من 02 الى 09، الصفحات: 05-06)

1.1.2. تكوين وتحديد الأرصدة المقننة : تهدف الأرصدة المقننة إلى تعزيز قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها.

أ ـ الارصدة المقننة القابلة للخصم: يجب على شركات التأمين أن تكوّن وتسجّل في خصوم موازنتها الأرصدة المقننة القابلة للخصم والمتكونة من: رصيد الضمان، الرصيد التكميلي الالزامي لأرصدة الخسائر المطلوب دفعها، رصيد اخطار الكوارث الطبيعية، رصيد مجابهة استحقاق الالتزامات المقننة.

ب ـ الارصدة المقننة غير القابلة للخصم: يجب على شركات التأمين أن تكون وتسجل في خصوم موازنتها أي رصيد آخر مكون بمبادرة من هيئاتها المؤهلة وفقا للتنظيم المعمول به.

2.1.2. تكوين وتحديد الأرصدة التقنية: تعد الأرصدة المقننة رؤوس أموال مخصصة للتسديد الكلي للالتزامات المتخذة حسب الحالة تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين وشركات التأمين التي تنازلت عن حصص في اعادة التأمين المسماة الشركات المتنازلة.

أ ـ **تكوين وتحديد الأرصدة التقنية في مجال التأمين على الاشخاص :** وتتمثل في: . (المرسوم التنفيذي رقم 13-114، المواد من 11 الى 16، الصفحات: 07-06)

- ✓ رصيد التعديل.
- ✓ رصيد الخسائر المطلوب دفعها.
- ✓ أرصدة خاصة بعمليات تأمين الفروع (حياة ـ وفاة وزواج ـ ولادة ورسملة).
- ✓ أرصدة خاصة بعمليات التامين على الاشخاص غير عمليات تامين الفروع (حياة ـ وفاة وزواج ـ ولادة و رسملة).

ب ـ **تكوين وتحديد الأرصدة التقنية في مجال التأمين على الأضرار :** تتكون الارصدة التقنية في مجال التأمين على الأضرار مما يلي: (المرسوم التنفيذي رقم 13-114، المواد من 17 إلى 22، الصفحات: 08-09)

- ✓ رصيد التوازن.
- ✓ رصيـــد التعديـــل.
- ✓ رصيد الاقساط غير المكتسبة.
- ✓ رصيد الخسائر المطلوب دفعها في التأمين عن الاضرار غير تأمين السيارات.
- ✓ رصيد الخسائر المـطلوب دفعها في تأمين السـيارات.
- ✓ رصيد المساهمات في الارباح و الإرجاعات.

2 ـ 2 :تمثيل الالتزامات التنظيمية : تمثل في موازنة شركة التأمين الارصدة المقننة والارصدة التقنية بعناصر أصول معادلة لها والمحددة كما يلي: (المرسوم التنفيذي رقم 13-114، المادة 24، ص: 09)

2 . 2 ـ 1: قيم الدولة : تتمثل في:

أ ـ سندات الخزينة.

ب ـ ودائع لدى الخزينة.

ج ـ السندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمانها.

2 . 2 ـ 2 : القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء:

أ ـ السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين أو/ وإعادة التأمين والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر.

ب ـ السندات والالتزامات الصادرة في إطار الاتفاقيات الحكومية عن شركات التأمين أو/ واعادة التأمين غير المقيمة في الجزائر.

ج ـ السندات والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

2 . 2 ـ 2 : الاصول العقارية : وتتمثل في:

أ ـ العقارات المبنية كالأراضي المملوكة في الجزائر غير المقيدة بحقوق عينية.

ب ـ الحقوق العقارية العينية الاخرى بالجزائر.

2.2.3 : توظيفات أخرى: ممثلة في السوق النقدي والودائع لدى المتنازلين، والودائع لأجل لدى البنوك، إضافة إلى أي نوع آخر من التوظيفات يحدده التشريع المعمول به.

3: تحديد هامش الملاءة المالية:

تتجسد قدرة شركات التأمين و/ أو اعادة التأمين على الوفاء في وجود مبلغ اضافي للأرصدة التقنية يسمى "حد القدرة على الوفاء " يكون هذا المبلغ الاضافي أو حد القدرة على الوفاء من: (المرسوم التنفيذي رقم : 13 ـ 115، المادة 2، ص: 10)

- ✓ رأس المال المحرر أو أموال التأسيس المحررة.
- ✓ الاحتياطات المقننة أو غير المقننة.
- ✓ الأرصدة المقننة.
- ✓ التأجيل من جديد، دائن أو مدين.

وقد قام المشرع الجزائر بتحديد حد القدرة على الوفاء مع التفريق بين شركات تأمين الأضرار وشركات تأمين الأشخاص، كما يلي: (المرسوم التنفيذي رقم : 13 ـ 115، المادة 3، ص: 10)

• **بالنسبة لشركات تأمين الأضرار و/ أو اعادة التأمين:** يساوي على الأقل 15 % من الأرصدة التقنية، ويجب أن لا يكون حد القدرة على الوفاء لشركات التأمين و/أو اعادة التأمين، في أي فترة من فترات السنة، أقل من 20 % من الأقساط الصادرة و/أو المقبولة، صافية من الرسوم و الالغاءات.

• **بالنسبة لشركات تأمين الأشخاص:** فيما يخص فروع التأمين على الحياة - وفاة، زواج - ولادة و رسملة، مجموع 4 % من الأرصدة الحسابية و 0.3 % من تحت الخطر غير السالبة، ويقصد برؤوس الاموال تحت الخطر الفرق بين رؤوس الأموال المؤمنة ومبلغ الارصدة الحسابية، أمّا فيما يخص الفروع الأخرى 15 % من الأرصدة التقنية، و يجب أن لا يكون حد القدرة على الوفاء لشركات التأمين و/أو اعادة التأمين في أي فترة من فترات السنة أقل من 20 % من الأقساط الصادرة /و أو المقبولة، صافية من الالغاءات والرسوم.

2-الإطار المؤسساتي لتفعيل الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية: وضعت الجزائر مجموعة من الهيئات للإشراف على قطاع التأمين وهذا لتفعيل أنظمة الرقابة وتفعيل الملاءة المالية في شركات التأمين، منه: (معمر و فلاق، 24 - 25 اكتوبر 2018، صفحات: 12-13)

أ- وزارة المالية : تقوم بتقديم الترخيص لفتح شركات التأمين أو/و إعادة التأمين التي لا يمكنها ممارسة نشاطاتها إلا بعد موافقة الوزير، وبها مديرية للتأمينات.

ب - المجلس الوطني للتأمينات (CNA): يعمل تحت وصاية وزارة المالية ، ويتكون من ممثلي ا لأطراف الفاعلة في النشاط التأميني، ويضم أربع لجان، وهي: اللجنة المانحة للإعتمادات، لجنة التسعير، لجنة تنظيم وتطوير السوق واللجنة القانونية.

جـ - الهيئة المركزية للمخاطر: تتبع مديرية التأمينات بوزارة المالية، وتقوم بضمان الرقابة المستمرة للأخطار محل التأمين من خلال البيانات التي تجمعها من شركات التأمين حول العقود المكتتب فيها.

د - لجنة الإشراف على التأمينات (CSA): وتقوم بمراقبة مدى احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين، وإذا تبين لها ما يعترض مصالح المستأمنين والمستفيدين من عقود التأمين للخطر، فإنه يمكنها تقليص نشاط هذه الشركة في فرع أو عدة فروع للتأمين.

هـ - صندوق ضمان المؤمن لهم : يتحمل عجز شركات التأمين سواء كل الديون أو اجزء منها تجاه المستأمنين أو المستفيدين من عقود التأمين، وتتشكل موارده من اشتراك سنوي لشركات التأمين أو/وإعادة التأمين وفروع الشركات الأجنبية المعتمدة، على أن لا يتعدى 1 % من الأقساط الصادرة الصافية من الإلغاءات.

ثالثا، تحليل محددات الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية:

1. رأس المال الاجتماعي: يظهر الجدول الموالي تطور رأس المال الاجتماعي لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و2016.

الجدول رقم 1: تطور رأس المال الاجتماعي لشركات التأمين الجزائرية خلال (2009 ـ 2016).

الشركات / السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
SAA	16000	16000	16000	20000	20000	20000	20000	20000
CAAR	12000	12000	12000	12000	12000	12000	12000	12000
CAAT	11490	11490	11490	11490	11490	11490	11490	11490
CASH	2800	2800	7800	7800	7800	7800	7800	7800
GAM	1876	2400	2400	2400	2748	2748	2748	2748
SALAMA	550	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000
TRUST	2050	2050	2050	2050	2050	2050	2050	2050
ALLIANCE	800	2206	2206	2206	2206	2206	2206	2206
CIAR	4167	4167	4167	4167	4167	4167	4167	4167
2A	1015	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000
AXA D	/	/	2000	2000	2000	2000	2000	2000
MAATEC	140	141	141	153	319	319	319	319
CNMA	759	1000	1028	1000	1000	1000	1000	1000
MACIR	/	/	1000	1000	1000	1000	1000	1000
TALA	/	/	1000	1000	1000	1000	1000	1000
SAPS	/	/	1000	1000	1000	1000	1000	1000
CARAMA	/	/	1000	1000	1000	1000	1000	1000
CARDIF	450	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
AXA v	/	/	1000	1000	1000	1000	1000	1000
MUTUALISTE	/	/	/	600	800	800	800	800
المجموع	54103	59254	71282	75865	76579	76579	76579	76579

المصدر : تقارير النشاط التأميني الصادر عن مديرية التأمين للمديرية العامة للخزانة لوزارة المالية الجزائرية .

يتضح من الجدول أعلاه أنّ رأس المال الاجتماعي قد شهد ارتفاعا بالنسبة لشركات التأمين التالية: GAM، SALAMA، ALLIANCE، A2، CNMA، CARDIF، بمقدار 5151 مليار دينار. والغرض من هذه الزيادة في رأس المال الأدنى هو دعم القاعدة المالية لشركات التأمين من أجل تعزيز ملاءتها المالية، امتثالا لأحكام المرسوم التنفيذي 09 ـ 375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95 ـ 344 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي لشركات التأمين المذكور آنفا، هذا من جانب ومن جانب آخر دخول شركات تأمين جديدة إلى سوق التأمينات الجزائرية.

2. **هامش الملاءة المالية:** يظهر الجدول الموالي تطور هامش الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2011 ـ 2018).

الجدول رقم 2: تطور هامش الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال (2011 ـ 2018).

الشركة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
SAA	24453	26346	29336	29309	31162	33025	34811	36815
CAAR	17364	18044	18578	19532	20112	20508	20812	21289
CAAT	16759	17981	18853	19573	21010	22284	23901	25934
CASH	9495	9565	9924	10213	10769	11070	12054	12256
GAM	2612	2655	3032	1133	1402	1490	1662	4283
SALAMA	2230	2244	2298	2538	2646	2733	2941	3147
TRUST	2177	2243	2262	2706	2727	2886	3154	3476
ALLIANCE	2504	2483	2490	2596	2750	2922	3129	3350
CIAR	4679	4747	4790	4866	4973	5073	5153	5584
2A	2348	2426	2489	2518	2547	2650	1908	1755
AXA D	2000	2004	2000	876	1118	1196	1087	886
MAATEC	276	288	325	1155	1136	1137	/	/
CNMA	4184	4383	4630	4701	4880	5184	5423	6022
MACIR	1000	1010	1031	1044	1119	1218	1282	1416
TALA	1006	1039	1128	1337	1556	1625	1573	1732
SAPS	1000	1052	1299	1302	1702	1663	1721	1771
CARAMA	1000	1018	1148	1227	1337	1408	1508	1525
CARDIF	1169	1180	1024	1036	1043	1054	1568	1700
AXA v	1000	1006	1012	846	889	900	1674	1519
MUTUALISTE	/	685	802	709	838	909	964	1040
AGLIC	/	/	/	/	1000	970	947	951
المجموع	97255	102397	108450	109217	116717	121903	127270	136451
CCR	16919	18114	20000	22354	24431	26504	28939	31347
المجموع الكلي	114174	120511	128450	131571	141148	148408	156209	167798

المصدر : تقارير النشاط التأميني الصادر عن مديرية التأمين للمديرية العامة للخزانة لوزارة المالية الجزائرية .

يتبين من الجدول أعلاه أنّ هامش الملاءة قد عرف تطورا ملحوظا بين سنتي 2011 و2018، فقد ارتفع من 114 مليار دج سنة 2011 إلى 167,8 مليار دينار جزائري سنة 2018، ومردّ ذلك إلى فروع تأمينات الأضرار، فقد مثلت شركات: SAA، CAAT، CAAR نسب 22%، 15,5% ، 12,7% على التوالي، وهي أكبر الحصص من اجمالي هامش الملاءة. فقد تغيرت مكونات هامش الملاءة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 13 ـ 115 المؤرخ في 28 مارس 2013، المتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها، إذ تمت اضافة عنصر الترحيل من جديد (دائن أو مدين). كما شهدت سنة 2017 سحب اعتماد إحدى شركات التأمين، وهي تعاضديه التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC)، حيث صدر أمر استعجالي عن المحكمة الادارية للجزائر بتاريخ 24 أفريل 2017 بتسليم كل وثائق وأرشيف الشركة للمتصرف المؤقت، نظرا للصعوبات المالية الكبيرة التي عرفتها.

3. هامش الملاءة الالزامي: يبين الجدول أدناه هامش الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية الى غاية 2018/12/31.

الجدول رقم 3: هامش الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية الى غاية 2018/12/31.

الشركات	هامش الملاءة	بالنسبة للمخصصات التقنية	عدد مرات الحد الادنى القانوني 15%	بالنسبة للأقساط	عدد مرات الحد الادنى القانوني 20%
SAA	36815	139%	9	133%	7
CAAR	21289	112%	7	140%	7
CAAT	25934	135%	9	107%	5
CASH	12256	55%	4	129%	6
GAM	4283	166%	11	111%	6
SALAMA	3147	62%	4	61%	3
TRUST	3476	109%	7	98%	5
ALLIANCE	3350	147%	10	67%	3
CIAR	5584	72%	5	55%	3
2A	1755	49%	3	46%	2
AXA D	886	31%	2	30%	1
CNMA	6022	63%	4	43%	2
MACIR	1416	311%	21	100%	5
TALA	1732	57%	4	155%	8
SAPS	1771	62%	4	86%	4
CARAMA	1525	24%	2	90%	4
CARDIF	1700	85%	6	65%	3
AXA v	1519	167%	11	74%	4
MUTUALISTE	1040	452%	30	216%	11
AGLIC	951	88%	6	73%	4
المجموع	**136451**	**97%**	**6**	**99%**	**5**
CCR	31347	78%	5	98%	5
المجموع الكلي	**167798**	**93%**	**6**	**99%**	**5**

* الوحدة: مليون دينار جزائري.

المصدر : تقارير النشاط التأميني الصادر عن مديرية التأمين للمديرية العامة للخزانة لوزارة المالية الجزائرية .

يتضح من بيانات الجدول أنّ كل الشركات الناشطة في سوق التأمينات الجزائرية قد استوفت الشروط المفروضة فيما يتعلق بهامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية أو هامش الملاءة على أساس الأقساط إذا تجاوزا الحد الأدنى المطلوب بعدة مرات. إلاّ أنّ هناك شركات التزمت بهذه الملاءة بشكل معقول كشركتي **AXA D** و **CARAMA**، فقد بلغ هامش الملاءة بهما ضعف ما هو مطلوب منهما، في حين أنّ تخوف شركات أخرى أدى بها إلى الاحتفاظ بهامش ملاءة كبير، وصل في بعض الشركات إلى 30 مرة و21 مرة من الهامش المطلوب، وهي حالة شركتي **MUTUALISTE** و **MACIR** على الترتيب.كما بلغ هامش الملاءة الاجمالي **167798** مليون دينار، ممثلا بذلك 99% من الإنتاج، أي 5 مرات الحد الأدنى المطلوب و93 % من الأرصدة التقنية، أي 6 مرات الحد الأدنى المطلوب.

4. تغطية الالتزامات التنظيمية: يظهر الجدول الموالي تطور معدلات التغطية التنظيمية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2011-2018).

الجدول رقم 4: تطور معدلات التغطية التنظيمية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2011-2018).

السنوات	قيم الدولة		القيم العقارية		القيم المنقولة		الودائع لأجل		أخرى	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2011	63840	38%	25667	15%	17073	10%	60051	36%	0	0
2012	73336	41%	25880	14%	17184	10%	63632	35%	7349	4%
2013	80426	40%	27824	14%	17293	9%	66629	33%	8597	4%
2014	94800	42%	29255	13%	19760	9%	69885	31%	10189	5%
2015	113431	45%	35447	14%	20915	8%	69960	28%	12514	5%
2016	138959	52%	42918	16%	24356	9%	46454	18%	12673	5%
2017	149981	55%	43032	8%	22647	17%	45804	16%	12411	5%
2018	162166	56%	44992	16%	23311	8%	43938	%15	14832	6%

المصدر : تقارير النشاط التأميني الصادر عن مديرية التأمين للمديرية العامة للخزانة لوزارة المالية الجزائرية .

يتبين من الجدول أعلاه أنّ أعلى نسبة من التوظيفات المالية التي تقوم بها شركات التأمين توجه للخزينة العمومية، بنسبة أكبر من 40 % في المتوسط ، ففي سنة 2013 مثلا قاربت التوظيفات الاجمالية 200 مليار دينار سيطرت فيه التوظيفات الحكومية على نسبة 40 % من اجمالي التوظيفات، تليها الودائع لأجل بمعدل 33 %، أي بقيمة 66.6 مليار دينار.

أمّا في سنة 2015 فقد بلغت نسبة التوظيفات الحكومية والودائع لأجل 45% و28% على التوالي، و ارتفع مبلغ التوظيفات بهما 113.4 69.9 مليار دينار. واحتلت المرتبة الثالثة التوظيفات العقارية التي ارتفع مبلغها إلى 35.4 مليار دينار من حيث التوظيفات. وأخيرا في سنة 2018 وصلت نسبة التوظيفات الحكومية الى 56% وهي النسبة الأكبر مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بسبب التعويضات المغرية الممنوحة في هذا النوع من التوظيفات، كما احتلت القيم العقارية المرتبة الثانية لأول مرة خلال المدة محل الدراسة، فقد بلغت نسبتها 16 %، وبذلك تجاوزت الودائع لأجل والقيم المنقولة البالغ نسبتيهما على التوالي 15%، 8%.

خلاصة:

- ❖ شهد قطاع التأمين في الجزائر العديد من الاصلاحات في الجوانب التشريعية والتنظيمية و بالرغم من ذلك لا يزال يناوئ العديد من المشاكل الهيكلية والتنظيمية.
- ❖ نظام الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية لا يزال يستخدم القواعد المحاسبية فهو يحسب على أساس نسب بسيطة تستند إلى الأقساط ورقم الأعمال والمخصصات وتقييم الالتزامات وتمثيلها.
- ❖ الاعتماد على طريقة رأس المال الثابت المستند إلى القواعد المحاسبية عند تحديد هامش الملاءة المالية يغفل المخاطر التي تتعرض لها الشركة، والتي يمكن أن تؤدي بها للعسر المالي (عكس الملاءة المالية) من خلال المرسوم التنفيذي رقم 343 -95 الصادر في 30 أكتوبر 1995 ثم المرسوم رقم 115-13 الصادر في 28 مارس 2013 .
- ❖ خلصت الدراسة إلى أنّ هامش الملاءة قد عرف تطورا ملحوظا بين سنتي 2011 و2018، فقد ارتفع من 114 مليار دج سنة 2011 إلى 167,8 مليار دينار جزائري سنة 2018.
- ❖ تغيرت مكونات هامش الملاءة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 13 ـ 115 المؤرخ في 28 مارس 2013، المتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها، إذ تمت اضافة عنصر الترحيل من جديد (دائن أو مدين).
- ❖ وجدت الدراسة أنّ كل الشركات الناشطة في سوق التأمينات الجزائرية قد استوفت الشروط المفروضة فيما يتعلق بهامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية أو هامش الملاءة على أساس الأقساط إذا تجاوزا الحد الأدنى المطلوب بعدة مرات.
- ❖ تبين من معدلات التغطية التنظيمية أنّ أعلى نسبة من التوظيفات المالية التي تقوم بها شركات التأمين توجه للخزينة العمومية، بنسبة أكبر من 40 % في المتوسط.

وعلى ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج تقترح الدراسة :

- مراجعة قوانين التأمينات، خاصة ما تعلق بالملاءة المالية.
- التركيز عند حساب مؤشرات الملاءة المالية على القيمة السوقية لعناصر الأصول و الخصوم بما يعطي صورة حقيقية لقيمة الشركة ومصداقية للقوائم المالية .
- تقويم رأس المال استنادا إلى المخاطر كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نظام RBC ودول الاتحاد الأوربي من خلال إطار الملاءة 02 .
- إعتماد الأساليب الرياضية والإحصائية المتطورة في مجالات التنبؤ بالمخاطر التي تهدد المركز المالي لشركات التأمين .

الاحالات والمراجع:

1. حسام كراش . (2014). نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية، الاتحاد الأوروبي كندا، الولايات المتحدة الامريكية. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين*. سطيف، لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
2. سارة إزيان . (2018). دور القواعد الاحترازية في حماية شركات التامين من الازمات. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة مالية وبنوك*. الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة حسيبة بن بوعلي،.
3. صباح زروخي ، كمال زيتوني ، و فاطمة الزهراء عماري. (2018). أهمية دراسة المؤشرات المالية والتقنية لشركات التأمين في الجزائر دراسة حالة SAA ولاية المسيلة. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03*(01).
4. قندوز ,ع & .,السهلاوي ,خ .(2015) .هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية .*العلوم الاقتصادية*.(32)*10* ,
5. المادة 2 المرسوم التنفيذي رقم 375-09. (بلا تاريخ). لمؤرخ في 16 نوفمبر 2009. *المعدل والمتمم المرسوم التنفيذي رقم 344-95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين،(67)*. الجريدة الرسمية، الجزائر.
6. المرسوم التنفيذي رقم : 13- 115، المادة 2. المؤرخ في 28 مارس 2013، المتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء. *(18)*. الجريدة الرسمية، الجزائر.
7. المرسوم التنفيذي رقم , 13- 114ا .المؤرخ في 28مارس 2013 المتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين .*(18)* .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،.
8. معمر ,ح & .,فلاق ,ص 25 - 24) .اكتوبر .(2018أهمية تطبيق الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية كآلية لحمايتها من المخاطر .*الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر* .المدية :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس.
9. منال قدوري ، و خديجة عطية . (24 - 25 أكتوبر 2018). دور الملاءة المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين"،، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جام. *الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر*. المدية: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة يحي فارس.
10. نادية مداح. (24- 25 أكتوبر 2018). أهمية الملاءة المالية ودورها في القدرة على مواجهة المخاطر في شركات التأمين. *الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر*. المدية: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس.